

Journal of the Kuwaiti Society for Postgraduate Studies

Homepage: <https://en.phdmagazine.net>

واقع التحولات الرقمية في النظم المالية للدول النامية (دراسة تحليلية للقطاع البنكي والتأميني بالجمهورية التونسية)

أنيس فريد دراجي¹

¹ جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر، anis23000@outlook.fr

Article history	Abstract
The First International Conference of the Kuwaiti Association for Graduate Studies	هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لواقع التحولات الرقمية في النظام المالي التونسي مع التركيز على القطاع البنكي و التأميني، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي للإشارة للرقمنة و تحليل البيانات المرتبطة بها، و قد توصلت إلى عدة نتائج أبرزها وجود إرادة فعلية لدى الدولة التونسية لرقمنة النظام المالي من خلال إطلاق عدة مبادرات في المجال و أن تونس تسير بخطوات بطيئة نحو التحول الرقمي إلا أنه من السابق لأوانه إعطاء حكم نهائي حول التجربة التونسية كونها فتية وتحتاج لبعض الوقت لكي تنضج و تظهر نتائجها، و أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشراكة بين مؤسسات النظام المالي والمؤسسات الناشئة و غرس الثقافة المالية لدى جيل الألفية..
"Modern Perspectives in Management: Evidence from Developing Countries (in light of digital transformation)"	
Kuwait University, Kuwait 2022	

الكلمات المفتاحية : تحول رقمي، شمول مالي، نظام مالي، تونس

مقدمة

تسعى تونس على غرار العديد من الدول النامية للنهوض بنظامها المالي سعيا منها لتعزيز الشمول المالي في البلاد من خلال تسهيل الولوج و إستخدام الخدمات المالية مع التحسين من جودتها بما يتماشى مع تطلعات الأفراد والمؤسسات ، إلا أن تطوير النظام المالي مرهون بمدى تطور الرقمنة في البلاد و هذا بدوره يرتبط أساسا بإستعداد و جاهزية البيئة التشريعية و التكنولوجية لمسايرة التحول الرقمي ، وتوفر إرادة فعلية عبر سن قوانين ، تشريعات و إطلاق مبادرات ملموسة في المجال ما من شأنه أن يعزز من إستقرار النظام المالي التونسي.

إشكالية البحث: على ضوء ما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي:

ماهو واقع التحولات الرقمية في النظام المالي التونسي؟ وفيما تتمثل الإجراءات المتخذة لمسايرة التحول الرقمي بما يتماشى مع تطوير القطاع البنكي والتأميني ؟

فرضية البحث :

إن جمود التشريعات وغياب المبادرات من قبل الإطار المؤسسي تعد من العوامل الرئيسية التي تعرقل التحول الرقمي في النظام المالي التونسي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناوله لموضوع التحول الرقمي و الذي يعتبر أحد أبرز الموضوعات البحثية في السنوات الأخيرة مع التطرق للحالة التونسية، حيث يعد النظام المالي ممثلا في البنوك و شركات التأمين من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الإقتصاد التونسي و بالتالي فإن الرقمنة تعتبر بمثابة رافعة للقطاع المالي كما أن تبنيها سيساهم في تعزيز الاندماج المالي الإقتصادي و الإجتماعي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة واقع التحولات الرقمية في الجمهورية التونسية من خلال التطرق للإطار المؤسسي والتشريعي الذي ينظم نشاط مؤسسات النظام المالي، و عرض مختلف المبادرات الوطنية التي تخص التحول الرقمي إضافة إلى تشخيص وضعية السوق البنكي والتأميني و الوقوف عند مؤشرات البيئة الرقمية و التكنولوجيا في الجمهورية التونسية قصد التعرف على موقع تونس إقليميا و دوليا و مدى جاهزية نظامها المالي لمسايرة التحولات الرقمية.

منهجية البحث:

من أجل الحصول على البيانات اللازمة لإنجاز الدراسة و معالجة مشكلتها تمت الإستعانة بالمنهج الوصفي، كما تم الإعتماد على المنهج التحليلي في تشخيص وضعية السوق البنكي و التأميني و البيئة الرقمية في تونس.

هيكل البحث: للإجابة على التساؤل السالف الذكر تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور:

المحور الأول: الإطار النظري للتحول الرقمي

المحور الثاني: الإطار القانوني و التشريعي لمؤسسات النظام المالي في تونس

المحور الثالث: مبادرات وطنية في مجال التحول الرقمي و الشمول المالي

المحور الرابع: تشخيص لبيئة النظام المالي التونسي مع التركيز على القطاع البنكي و التأميني

1- الإطار النظري للتحول الرقمي :

خصص هذا المحور لعرض بعض التعاريف المرتبطة بالتحول الرقمي مع التطرق لأبرز إسهامات التحول الرقمي، عوامل نجاحه و أبرز التحديات التي تواجهه.

1-1 مفهوم التحول الرقمي :

لا يوجد تعريف دقيق وشامل للتحول الرقمي فتشابه المفاهيم المتولدة عن الثورة الصناعية الرابعة و تداخلها يجعل من ضبط هذا المفهوم أمراً صعباً، وفيما يلي عرض لبعض التعاريف المرتبطة بالتحول الرقمي:

✓ يعرف التحول الرقمي على أنه " التحول العميق في الأنشطة والعمليات والكفاءات والنماذج في مجال الأعمال التجارية والتنظيمية للاستفادة الكاملة من التغيرات و الفرص التي تطرأ على مزيج من التقنيات الرقمية وتأثيرها المتسارع على المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات الحالية و المستقبلية" ؛ (Khare, Ishikura, & Baber, Transforming Japanese Business Rising to the Digital Challenge, 2020, p. 04)

✓ كما يشير التحول الرقمي إلى " التغيرات التي تطرأ على نماذج الأعمال المرتبطة بالحلول الرقمية في جميع جوانب الشركة ، حيث يقوم التحول الرقمي على أربعة أبعاد أساسية : استخدام التقنيات، التغيرات في خلق القيمة، التغيرات الهيكلية، الجوانب المالية" ؛ (Nicoletti, 2021, p. 361)

✓ كما يعرف التحول الرقمي على أنه "التقنيات الرقمية التي تعمل بشكل أساسي على إعادة تشكيل إستراتيجية الأعمال التقليدية كعمليات تجارية معيارية، متعددة الوظائف، شاملة تمكن من تنفيذ العمل مع مراعاة حدود الوقت و المسافة و الوظيفة". (Askenäs & Aidemark, 2019)

وهنا يمكن الإشارة إلى نقطة مهمة تتمثل في الفرق بين التحول الرقمي و الرقمنة، فالتحول الرقمي (Digitization) يقوم على عملية تحويل المواد و الوثائق الورقية و الصور و الأصوات من الشكل الفيزيائي إلى صيغة رقمية تتداول على الأجهزة الرقمية و الإنترنت، أما الرقمنة (Digitalization) فتشير لاستعمال التكنولوجيات و البيانات لغرض تحسين الأداء في ظل الاعتماد على المعلومات الرقمية بشكل

أساسي (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2021، صفحة 17)، أي أن التحول الرقمي يركز على العمليات خلافا للرقمنة التي تهتم بالبيانات و المعلومات.

1-2 إسهامات التحول الرقمي:

فيما يلي أبرز إسهامات التحول الرقمي: (Veritis group Inc, 2020, p. 12)

✓ تعزيز مشاركة العملاء: يعتبر التحسن الملحوظ في مشاركة العملاء و تجربتهم من أهم فوائد التحول الرقمي، حيث يسمح ذلك للشركات بتحديد ما يفكر فيه العملاء و ما يريدونه و كيف تتأثر قراراتهم من خلال قنوات التواصل المتاحة عبر الإنترنت؛ الأمر الذي يمكنها من بيع و تسويق منتجاتها و خدماتها؛

✓ تعزيز رضا العملاء: يعتمد على التكنولوجيا لمقارنة المنتجات و الخدمات من خلال مساعدتها للشركات من حيث التمكين الرقمي، فمن خلال تحويل الأنشطة بالإعتماد على القنوات الرقمية يمكن للأعمال التجارية تحسين رضا العملاء؛

✓ تحسين الحركة الرقمية: إن إدارة الشركة لأعمالها و أنشطتها على القنوات الرقمية، من شأنه أن يحث عملائها على الإستجابة لهذه القنوات ، فإنشاء موقع ويب متطور يسمح بالرفع في معدل الإستجابة لدى العملاء الحاليين مع إستقطاب عملاء جدد.

إلا أن إسهامات التحول الرقمي تتطلب توفر جملة من العوامل و التي تعتبر مفاتيح نجاح التحول الرقمي، و الشكل التالي يوضح أبرز هذه العوامل.

1-3 تحديات التحول الرقمي:

يواجه التحول الرقمي عدة تحديات من شأنها أن تقوض نجاحه ، وهنا يمكن الإشارة إلى أن درجات التأثير السلبي لهذه التحديات تختلف باختلاف البيئات وخصوصيات الدول و الشركات الراغبة في مساهمة التحول الرقمي، وفيما يلي أبرز هذه التحديات: (Khare, Khare, & Baber, Why Japan's Digital Transformation Is Inevitable, 2020, pp. 08,09)

- ❖ إن تطور رغبات العملاء و سلوكياتهم في ظل تأقلمهم مع التكنولوجيا يفرض على الشركات إعادة تطوير واجهات و تجارب المستخدم ؛
- ❖ قد تواجه الشركات لدى فئة من العملاء فكر مقاوم للتغيير و التكنولوجيا؛
- ❖ قدم و هشاشة البنى التحتية للتكنولوجيا و النظم المعلوماتية؛

- ❖ تحديات ترتبط بالإمتثال التنظيمي و القانوني؛
- ❖ عدم الرغبة في إزعاج شبكات شركاء الأعمال غير المهيأة للتحول الرقمي؛
- ❖ نقص الموارد البشرية الكفوة في الإدارة العليا و المستويات التشغيلية؛
- ❖ نقص المهارات في مجالات الأنثروبولوجيا و الإثنوغرافيا اللازمة لفهم العملاء بما يكفي لإنشاء خدمات جديدة تلبي رغباتهم المتباينة؛
- ❖ غياب حوكمة فعالة للبيانات و إدارتها و توحيدها في ظل إنتشار المخاطر السيبرانية؛
- ❖ الغموض الذي يشوب العائد على الإستثمار في مجال التحول الرقمي.

2-الإطار القانوني و التشريعي لمؤسسات النظام المالي في تونس:

يمكن الإشارة إلى أهم الهيئات التشريعية التي تنظم نشاط مؤسسات النظام المالي كما يلي:

1-2 البنك المركزي :

يعتبر البنك المركزي التونسي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يتمثل الهدف الأساسي للبنك المركزي في الحفاظ على الإستقرار المالي بما يدعم تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للدولة من خلال : (القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، 2016، ص 1643، 1644، 1650)

- ضبط السياسة النقدية و تطبيقها؛
 - العمل على ضمان إستقرار أنظمة الدفع و نجاعتها وسلامتها مع مراعاة خصوصيات الصيرفة الإسلامية؛
 - الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وتعديل النشاط البنكي؛
 - العمل على حماية مستعملي الخدمات المصرفية؛
 - كما يمارس البنك المركزي رقابته على البنوك والمؤسسات المالية طبقا للأحكام والقوانين الخاصة المتعلقة بالرقابة على هذه المؤسسات
- يتركب مجلس إدارة البنك المركزي التونسي من:
- المحافظ؛
 - نائب المحافظ؛
 - رئيس هيئة السوق المالية؛

- الإطار المكلف بالتصرف في الدين العمومي بالوزارة المكلفة بالمالية؛
- الإطار المكلف بالتقديرات بالوزارة المكلفة بالتنمية الاقتصادية؛
- أستاذين جامعيين متخصصين في المجال المالي و الإقتصادي يعينان بأمر حكومي بعد مداولة مجلس الوزراء بإقتراح من المحافظ بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
- عضوين إثنين شغلا سابقا وظائف بنك لا تقل خبرتهما في الميدان البنكي أو المالي عن 10 سنوات.

2-2 الجمعية المهنية التونسية للبنوك و المؤسسات المالية:

هي هيئة مهنية تأسست بموجب المادة 31 من القانون رقم 65-2001، تضم حاليا 23 بنكا شاملا، بنكين غير مقيمين، بنكين للإستثمار، 08 شركات للإيجار المالي و شركتين للفوترة، تسعى هذه الجمعية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن الإشارة إلى أبرزها كما يلي: (APTBEF)

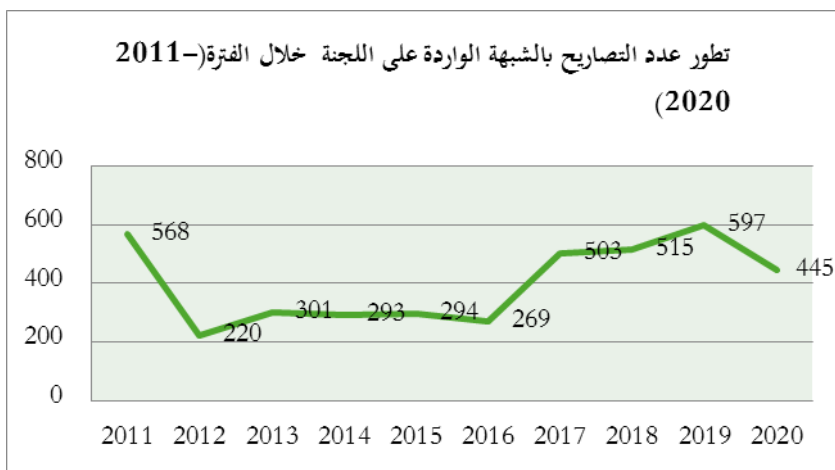
- ❖ لعب دور الوسيط بين الأعضاء من جهة و السلطات العامة والبنك المركزي التونسي من جهة أخرى فيما يخص المسائل التي تهم المهنة؛
- ❖ السعي لحث أعضائها على تنفيذ القرارات التي تتخذها الجهات العامة والبنك المركزي وكذلك اللوائح المتعلقة بالمهنة؛
- ❖ دراسة الأسئلة التي تتعلق بممارسة المهنة (الظروف، إنشاء الخدمات المشتركة) و التوصل لتوافقات بشأن هذه المسائل مع ضمان الإدارة الفعالة للهيئات المشتركة.

2-3 سلطة رقابة التمويل الأصغر:

هي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي و مقرها بتونس العاصمة، وهي تخضع لإشراف وزارة المالية وتتركب من مجلس إدارة حددت مهامه بمقتضى الفصل الثاني من الأمر عدد 2128 لسنة 2012 والمتعلق بضبط طرق تسيير سلطة رقابة التمويل الصغير، يختص مجلس الإدارة بالنظر في عدة جوانب أبرزها ملفات الترخيص لمؤسسات التمويل الصغير و إتحاداتها و إبداء الرأي فيها، إقتراح سحب الترخيص لمؤسسات التمويل الصغير و إتحاداتها، إبداء الرأي بخصوص المشاريع المتعلقة بالتمويل الصغير. (سلطة رقابة التمويل الصغير)

2-4 اللجنة التونسية للتحليل المالية:

هي وحدة تحريات مالية ذات صبغة إدارية، تم إنشاؤها بمقتضى الفصل 118 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب و منع غسل الأموال والذي تم تنقيحه و إتمامه بموجب القانون عدد 09 لسنة 2019، و تعتبر اللجنة مركز وطني مسؤول على تلقي ومعالجة و تحليل التصاريح بالشبهة قصد إحالتها على أنظار وكيل الجمهورية عند تأكد شبهة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وتسهر اللجنة بالتعاون مع الجهات القضائية، سلطات إنفاذ القانون و سلطات الرقابة و الإشراف على تنفيذ سياسات و برامج لمكافحة غسل الأموال و تهريب الأموال. (اللجنة التونسية للتحاليل المالية) الشكل رقم (01): تطور عدد التصاريح بالشبهة الواردة على اللجنة خلال الفترة (2011-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير " أرقام حول نشاط اللجنة لسنة

2020 " للإطلاع على الموقع [/https://ctaf.gov.tn](https://ctaf.gov.tn)

بلغ عدد التصاريح الواردة على اللجنة خلال سنة 2020، 445 تصريحاً مقابل 597 تصريحاً خلال سنة 2019، و يعود سبب هذا التراجع بالأساس إلى الحجر الصحي الشامل الذي تم فرضه للحد من إنتشار فيروس كورونا.

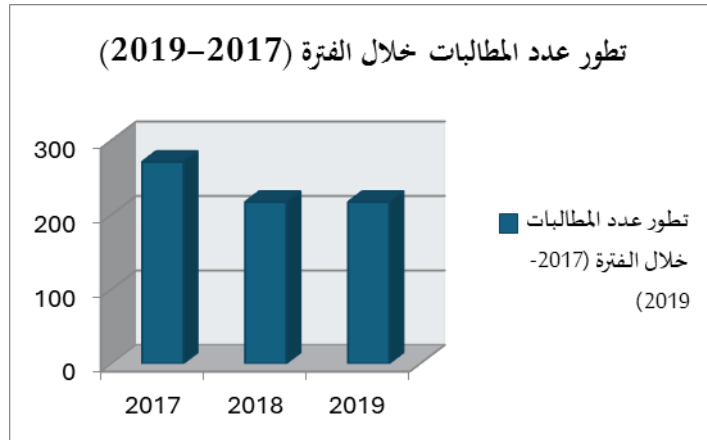
2-5 التوفيق المصرفي :

يعرف التوفيق أو الوساطة المصرفية على أنها طريقة للتسوية الودية للمنازعات التي قد تنشأ بين البنك أو المؤسسة المالية و العملاء، يسعى الوسيط لجمع وجهات نظر الطرفين و يوصي بحل

لإنهاء النزاع وتبقى للطرفين الحرية في قبول الحل أو رفضه. (Banque centrale de la tunisie, 2019, p. 04)

يمكن تعاطي نشاط التوفيق المصرفي من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي شرط توفر الجنسية التونسية لدى الأشخاص الطبيعيين و خبرة في المجال المصرفي لا تقل عن عشر سنوات، كما يحجر على مؤسسات القرض تعيين الموفقين المصرفيين من ضمن الأشخاص المرتبطين معها بعلاقة شغل أو بأي علاقة أخرى. (أمر عدد 1881 المتعلق بضبط شروط ممارسة نشاط الموفق المصرفي ، 2006، صفحة 2389)

الشكل رقم (02): تطور عدد المطالبات التي تلقاها الموفقين خلال الفترة (2017-2019)



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على التقرير (Banque centrale de la tunisie, 2019, p. 08)

يوضح الشكل رقم (02) ثبات عدد المطالبات عند مستوى 217 مطالبة خلال السنتين 2018 و 2019، حيث سجلت مطالبات الشركات زيادة طفيفة في سنة 2019 مقارنة بـ2018، أي 48 مطالبة (22,1 بالمئة من إجمالي المطالبات) مقابل 46 في السنة السابقة، في حين ظل عدد المطالبات ثابتا فيما يتعلق بالجمعيات، أما مطالبات المهنيين فقد عرفت زيادة طفيفة من 04 إلى 07 مطالبات.

2-6 المجلس الوطني الأعلى للتأمين :

يهتم المجلس بإبداء الرأي في المواضيع التي يطرحها عليه الوزير المكلف بالمالية وخاصة المسائل المتعلقة بوضعية القطاع و تنظيمها وكذلك السبل الكفيلة بالنهوض بخدماته و قد تم ضبط تركيبة و

قواعد تسيير المجلس الوطني للتأمين بموجب الأمر عدد 2258 لسنة 1992 (موقع وزارة المالية التونسية)

2-7 الجامعة التونسية لشركات التأمين:

تسعى الجامعة التونسية لشركات التأمين إلى بلوغ جملة من الأهداف يمكن الإشارة لأبرزها كما يلي:
(موقع الجامعة التونسية لشركات التأمين)

- الدفاع عن المصالح العامة لمخترطيها و تمثيلهم لدى السلطات العمومية و سلطة الإشراف والرقابة على القطاع؛
- تيسير تبادل الأعمال و الخبرات و المعلومات بين أعضائها في جميع المواضيع القانونية و الجبائية و المالية والفنية وغيرها؛
- جمع ونشر الإحصائيات المتعلقة بالتأمين و إعادة التأمين ودراسة المسائل بجميع أنواعها التي تهم القطاع و تقديم مقترحات إلى الأطراف المعنية لتعزيز النهوض بهذا القطاع وتطويره.

2-8 الهيئة العامة للتأمين:

تم إستحداث هذه الهيئة بموجب القانون عدد 08 لسنة 2008 المتعلق بتنقيح و إتمام مجلة التأمين، هي سلطة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين تتمتع بالإستقلال المالي والإداري و ترجع بالنظر لوزارة المالية، تتمثل مهامها الأساسية في : (الهيئة العامة للتأمين)

- ❖ مراقبة مؤسسات التأمين و إعادة التأمين والمهن المتصلة بقطاع التأمين و متابعة نشاطها؛
- ❖ إبداء الرأي و دراسة المسائل ذات الصبغة التشريعية و الترتيبية و التنظيمية المتعلقة بعمليات التأمين و إعادة التأمين و أي موضوع يطرح عليها و يدخل في إطار مشمولاتها.

3- مبادرات وطنية في مجال الرقمنة و الشمول المالي:

لقد لعب البنك المركزي التونسي دورا بارزا في إرساء البيئة التشريعية اللازمة لتبني الرقمنة و تطوير الخدمات المالية بما يضمن الإستقرار المالي ، من جهتها سعت الدولة التونسية لإطلاق إستراتيجية وطنية للشمول المالي و ضبط الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة تماشيا مع مسار التحول للرقمي.

3-1 مبادرات البنك المركزي التونسي لدعم الرقمنة و الشمول المالي:

أطلق البنك المركزي التونسي مجموعة من المبادرات التي تتماشى مع تصوره الإستراتيجي و بصفته يضطلع بدور الميسر فقد سعى إلى إرساء آليات من شأنها النهوض بالإبتكار و الشمول الماليين في البلاد، وفيما يلي إشارة لمبادرات البنك المركزي في المجال : (البنك المركزي التونسي ، 2020، ص 23؛25)

3-1-1 وحدة الإبتكار و التقنيات المالية الحديثة: تم في شهر جويلية 2020 إستحداث وحدة مخصصة للإبتكار و التقنيات المالية الحديثة و ملحقة مباشرة بمحافضة البنك، و تتولى هذه الوحدة التشجيع على تطوير الإبتكار و قيادة التصميم و إرساء أنظمة مواكبة التقنيات المالية الحديثة، و تتمثل مهام الوحدة في :

- العمل على جعل التكنولوجيات رافعة لتطوير إساء الخدمات المالية لفائدة المستهلكين بهدف النهوض بالإندماج المالي و الحفاظ على سلامة الجهاز المالي التونسي؛
- الشروع في عمليات تفكير بهدف تكييف الإطار التنظيمي و الممارسات الرقابية لضمان التطوير المتناسق للحلول المبتكرة وإستقرار الجهاز المالي؛
- إرساء حوار بناء مع الأطراف الفاعلة لمحيط الإبتكار؛
- التشجيع على التعاون الإقليمي و الدولي وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات التنظيمية.

3-1-2 الصندوق الرقابي التنظيمي:

قامت لجنة التقنيات المالية الحديثة للبنك المركزي التي تم إطلاقها منذ تاريخ 09 جانفي 2019، بالعمل على إرساء تقارب بين معهد الإصدار و مجتمع الشركات الناشئة المختصة في الحلول المتعلقة بمجال المالية، و في هذا الإطار يمثل الصندوق الرقابي التنظيمي إطارا للإختبارات الحقيقية للحلول المقترحة من قبل الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة وبيئة ملائمة للشروع في الإبتكار ، وقد قام البنك المركزي بإصدار دليل إجراءات مفصل يوضح متطلبات التسجيل و الإشتراك في المختبر، التقارير الدورية، متطلبات الإفصاح، محددات تمديد أو إنهاء فترة الإختبار. (صندوق النقد العربي، 2021، ص 19). كما أن الخروج من المختبر يكون وفق إحدى الإحتمالات التالية : (BCT FINTECH)

- تقديم طلب الحصول على الإعتماد (التغيير التنظيمي): عند إنتهاء فترة الإختبار وإذا كان النشاط الذي تمارسه المؤسسة خاضعا للإعتماد، فسيطلب من مقدم الطلب الإمتثال للإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها، فمرور المقدم على المختبر لا يعفيه من ضرورة الحصول على

الإعتماد، أما في حال ما إذا كان النشاط المختبر لا يخضع لأي إطار قانوني فيمكن للبنك المركزي التونسي إتخاذ إجراءات مستحدثة وخلق إطار قانوني مناسب للنشاط؛

- إختبار غير مكتمل: في هذه الحالة يقوم المترشح بتوقيف الإختبارات مع حماية مصالح العملاء من حيث البيانات الشخصية، و العمليات التي تمت خلال فترة الإختبار، ومن تم يقوم البنك المركزي بالإعلان عن نتائج الإختبار؛
- إنقطاع للإختبار: يحتفظ البنك المركزي بالحق في جعل قبول الطلبات خاضعا لتغييرات معينة و عدم متابعة الطلبات إذا لم تكن أي منها مقبولة سواء من الناحية الفنية أو بسبب التفاصيل المقترحة أو لأي سبب آخر.

و خلال سبتمبر 2020 تم إختيار أربع تطبيقات (Fintech kaoun , Sqoin& coinsence, Instaclear, TLedger) في إطار المجموعة الأولى للصندوق الرقابي التنظيمي و ذلك على أساس معايير الإستحقاق و الأولويات الإستراتيجية للبنك المركزي التونسي، وتقترح الأطراف التي وقع عليها الإختيار تطبيقات مرتبطة بالتعرف على الحرفاء عن بعد عن طريق المقاصة العابرة للحدود للتحويلات الثنائية و العملة المشفرة و العملة الرقمية للبنوك المركزية من خلال الإعتماد على تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي و البلوكشين.

3-1-3 مبادرات التنسيق و التعاون:

يمثل البنك المركزي التونسي طرفا نشيطا على الأصعدة الوطنية والإقليمية و الدولية في مجال الابتكار المالي، من خلال مساهمته داخل اللجنة المغاربية للتقنيات المالية الحديثة و مجموعة العمل الإقليمية المتعلقة بهذه التقنيات تحت إشراف صندوق النقد العربي ، ويعمل البنك المركزي بإستمرار على إقامة شراكات مع الأطراف الأكثر تقدما في هذا المجال و يتعلق الأمر ب:

- ❖ إعداد إطار شراكة بمساعدة البنك الدولي مع السلطة النقدية لسنغافورة بهدف تعزيز التعاون و تبادل الخبرات في مجال دعم الابتكار؛
- ❖ إنخراط البنك المركزي بتاريخ 12 فيفري 2021 بالشبكة العالمية للإبتكار المالي، المستحدثة من قبل هيئة السلوك المالي بالمملكة المتحدة والتي تضم بنوكا مركزية و هيئات تنظيمية مالية وغيرها من المنظمات التي تعنى بدعم الابتكار المالي لما فيه صالح كافة المستعملين.

3-1-4 إستحداث مرصد الاندماج المالي: أستخدمت لدى البنك المركزي مرصد يسمى " مرصد الاندماج المالي" يهدف إلى تقييم و متابعة تطور النفاذ إلى الخدمات المالية في البلاد التونسية، ويتولى المرصد: (القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، 2016)

- جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالنفاذ إلى الخدمات المالية و إستعمالها و إرساء قاعدة بيانات في الغرض؛
- متابعة جودة الخدمات التي تسديها المؤسسات الناشطة في القطاع المالي على مستوى تلبية حاجيات الحرفاء خاصة؛
- الإعلام و الإرشاد عن الخدمات و المنتجات المالية و تكلفتها مع وضع مؤشرات نوعية وكمية تمكن من معرفة كلفة الخدمات المالية و مدى إستجابتها لطلبات الحرفاء و درجة الاندماج المالي؛
- إصدار توصيات إلى المؤسسات الناشطة في القطاع المالي و الموفقين المصرفيين، كما يقوم المرصد بمساعدة الحكومة في وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى النهوض بمجال الاندماج المالي.

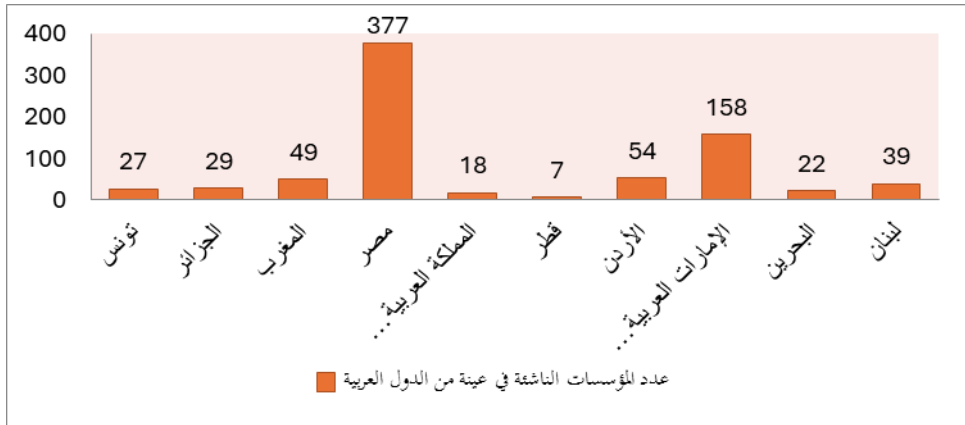
3-2 خلق بيئة تشريعية ملائمة للمؤسسات الناشئة:

لقد أزال المشرع التونسي اللبس السائد حول مفهوم المؤسسات الناشئة من خلال قانون عدد 20 لسنة 2018 و عرفها على أنها كل شركة تجارية مكونة طبقا للتشريع الجاري به العمل و متحصلة على علامة المؤسسة الناشئة كما وضح الشروط الواجب توفرها في هذا الصنف من المؤسسات و تتمثل هذه الشروط في: (قانون عدد 20 يتعلق بالمؤسسات الناشئة، 2018)

- ألا يكون قد مر على تكوينها أكثر من 08 سنوات؛
- أن يملك رأسمالها بنسبة تفوق الثلثين أشخاص طبيعيين أو شركات إستثمار ذات رأس مال تنمية أو صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية أو صناديق مساعدة على الإنطلاق أو غيرها من مؤسسات الإستثمار أو شركات ناشئة أجنبية؛
- أن يبنّي منوالها الإقتصادي على الصبغة المجددة خصوصا منها التكنولوجية و أن ينطوي نشاطها على إمكانية هامة للنمو الإقتصادي.

و قد جاء الأمر الحكومي عدد 840 لسنة 2018 ليوضح شروط و إجراءات وأجال إسناد وسحب علامة المؤسسة الناشئة، حيث قدم هذا الأمر شروطا إضافية تخص المؤسسات الناشئة (عدم تجاوز عدد مواردها البشرية 100 أجير ،عدم تجاوز مجموع أصولها 15 مليون دينار، عدم تجاوز رقم معاملاتها السنوي 15 مليون دينار)،كما أن الحصول على علامة مؤسسة ناشئة مرهون بإيداع مطلبها في الغرض عبر البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة. (أمر حكومي عدد ، 2018)

الشكل رقم (04) : عدد المؤسسات الناشئة في عينة من الدول العربية وموقع تونس منها



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (Startup ranking) للإطلاع على الموقع

www.startupranking.com

يبين الشكل (04) تفوق مصر و الإمارات العربية المتحدة من حيث عدد المؤسسات الناشئة و هذا يعكس سعي الدولتين لتطوير البيئة التكنولوجية من خلال التشجيع على إنشاء مؤسسات مبتكرة ، في حين تحتل تونس مرتبة متوسطة بين الدول العربية خصوصا و أن إطارها التشريعي مازال فتيا و نتوقع إرتفاع في عدد المؤسسات الناشئة خلال السنوات القليلة القادمة.

3-3 إطلاق إستراتيجية وطنية للشمول المالي:

كجزء من خطة الحكومة التونسية للتنمية الإقتصادية، شرعت وزارة المالية في ماي 2016 في العمل على تطوير إستراتيجية وطنية للشمول المالي (2018-2022)،تضم هذه الإستراتيجية عدة شركاء (وزارات، جهات تنظيمية، مؤسسات مالية، جمعيات مهنية،ممثلين عن المجتمع المدني، ممولين)

وتستجيب هذه الإستراتيجية لضرورة جعل القطاع المالي لاعبا رئيسيا في الإدماج الإقتصادي و الإجتماعي.

تقوم هذه الإستراتيجية على 05 محاور رئيسية وهي : (Banque centrale de Tunisie, 2017, p. 03)

- المالية الرقمية: أي تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية المتنقلة وتطوير إستخدامها؛
- التأمين المصغر: من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة مسؤولة تقدم خدمات محلية مصممة خصيصا لتلبية إحتياجات الأفراد ذوي الدخل المنخفض و المشاريع الصغيرة و المتوسطة من أجل حماية رأس مالها الإقتصادي من الكوارث و توفير فرص إقتصادية إضافية لها؛
- إعادة التمويل: إنشاء نظام متنوع لإعادة التمويل يتكيف مع إحتياجات مؤسسات التمويل الأصغر بما يتيح الوصول إلى عدد أكبر من الأفراد بتكلفة أقل و يهدف إلى ديمومة مؤسسات التمويل الأصغر؛
- الإقتصاد الإجتماعي و التضامني: بناء ثقافة توافقية بشأن الإقتصاد الإجتماعي و التضامني تعزز تطوير الحلول التي تسمح بالإدماج المالي للجهات الفاعلة في هذا الإقتصاد؛
- التثقيف المالي: العمل على نشر التعليم الذي يمكن الأفراد و الأسر من التفكير الجيد في المسائل المالية بما يسمح لهم بأن يكونوا مستقرين ماليا وقادرين على التعبير عن إحتياجاتهم بثقة و وعي.

4- تشخيص لبيئة النظام المالي التونسي مع التركيز على القطاع البنكي و التأميني:

نسعى من خلال هذا المحور لتشخيص واقع النظام المالي في الجمهورية التونسية قصد الوقوف على مدى قابليته لتبني الرقمنة مع التركيز على القطاع البنكي و التأميني، و التعرف على موقع و مكانة النظام المالي التونسي إقليميا و دوليا.

مؤشرات القطاع البنكي:

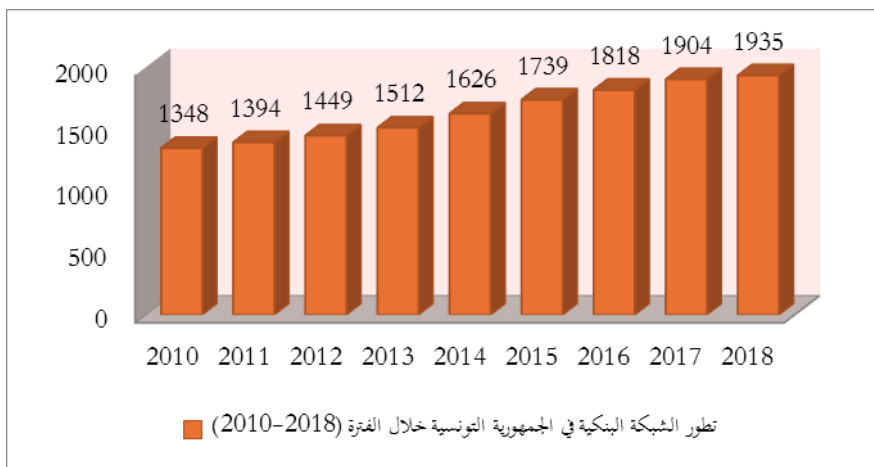
4-1

الشبكة البنكية:

1-1-4

لقد عرفت الشبكة البنكية تطورا ملحوظا خلال الفترة (2010-2018) من خلال الزيادة في عدد الوكالات البنكية بنسبة تقارب 44 في المئة سنة 2018 مقارنة بسنة 2010.

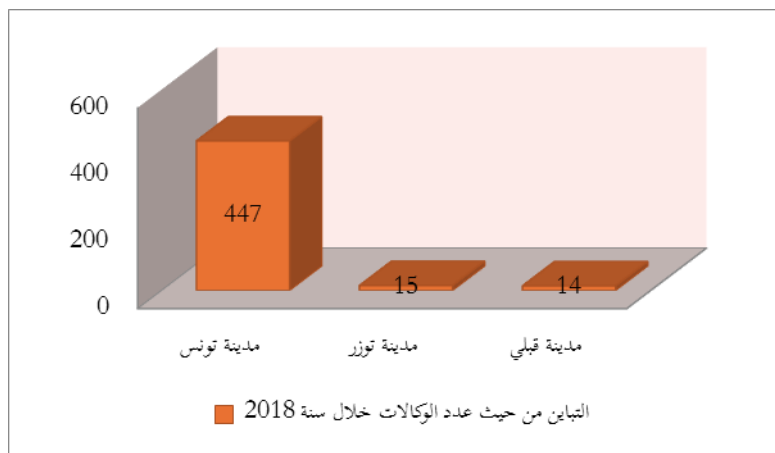
الشكل رقم (05): تطور الشبكة البنكية في تونس خلال الفترة (2010-2018)



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع (المعهد الوطني للإحصاء) للإطلاع www.ins.tn

إلا أنه و بالتعمق أكثر في الأرقام نجد بأن هناك تباين كبير بين المدن الكبرى و مناطق الظل من حيث عدد الوكالات ، ففي مدينة تونس مثلاً قدر عدد الوكالات سنة 2018 ب 447 وكالة في حين لم يتجاوز عدد الوكالات في ولايتي توزر و قبلي 15 و 14 وكالة على التوالي.

الشكل رقم (06): التباين من حيث عدد الوكالات بين المدن الكبرى و مناطق الظل



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع (المعهد الوطني للإحصاء) للإطلاع www.ins.tn

2-1-4 عمليات الدفع:

فيما يتعلق بعمليات الدفع الإلكتروني، فقد عرف أداؤها تطورا ملحوظا وقد تدعم هذا الأداء بفضل الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي والتي تهدف إلى الحد من تأثير إنتشار جائحة كوفيد 19 و إلى إعتقاد إسداء خدمات بنكية تشجع الدفعات الإلكترونية ، وقد أرسى البنك المركزي بمقتضى المنشور عدد 05 لسنة 2020 مجانية الدفع الإلكتروني لكل معاملة لا تتجاوز قيمتها 100 دينار و كذلك مجانية خدمة سحب الأوراق النقدية ما بين البنوك من الموزعات الآلية. (البنك المركزي التونسي ، 2020، ص 166)

الجدول رقم (03): إحصائيات التجارة الإلكترونية بالبلاد التونسية

المسمى	2018	2019	2020	التغير (%) بين 2019 و 2018	التغير (%) بين 2020 و 2019
عدد المواقع التجارية	1 657	1 864	2 182	13	17
عدد المعاملات	3,9	3,8	6,4	-03	67

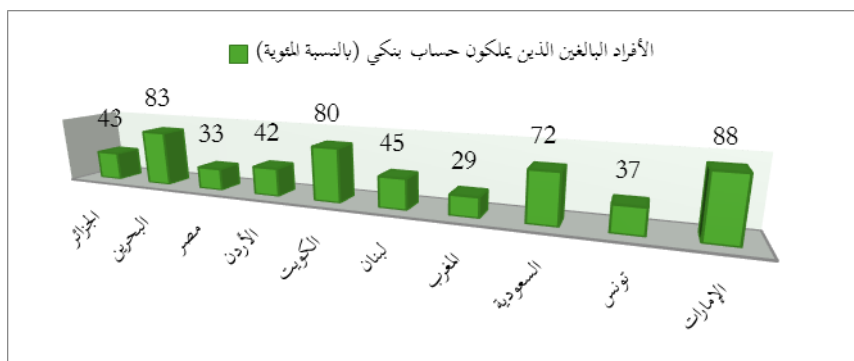
بالملايين					
المبلغ بملايين الدنانير	215,4	271,1	346,7	26	28

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير (البنك المركزي التونسي ، 2020، صفحة 166)

3-1-4 الولوج إلى الخدمات البنكية:

تقدر نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حساب بنكي في إحدى البنوك الناشطة في تونس ب 37 في المئة، و هذا يعتبر عائق أمام تعزيز الشمول المالي في البلاد .

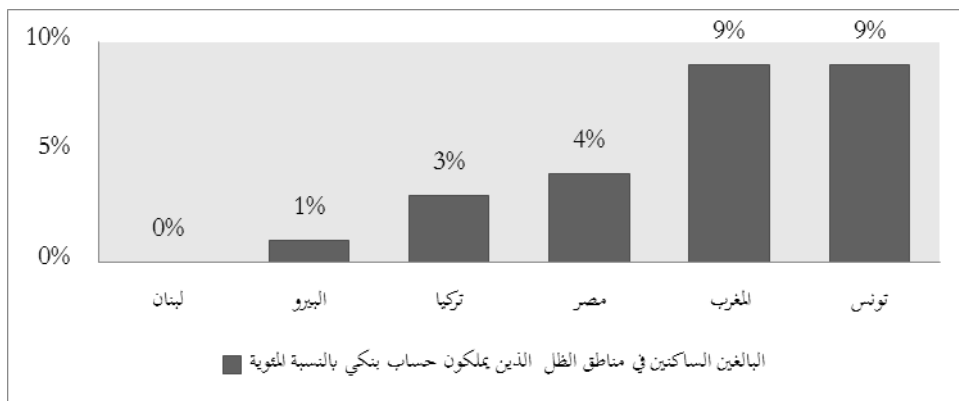
الشكل رقم (07): موقع تونس من حيث عدد الأفراد البالغين الذين يملكون حساب بنكي (سنة 2017)



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير (Kunt, Klapper, Singer, Ansar, & Hess, 2017, p. 123;126)

و في نفس السياق تقدر نسبة البالغين الساكنين في مناطق الظل و الذين يمتلكون حساب بنكي ب 09%، هي نسبة جد منخفضة و قد يكون ذلك راجع إلى التباين من حيث توزيع شبكة الوكالات البنكية بين المدن الكبرى و مناطق الظل كما سبق و أشرنا.

الشكل رقم (08): موقع تونس من حيث نسبة البالغين الساكنين في مناطق الظل و الذين يمتلكون حساب بنكي



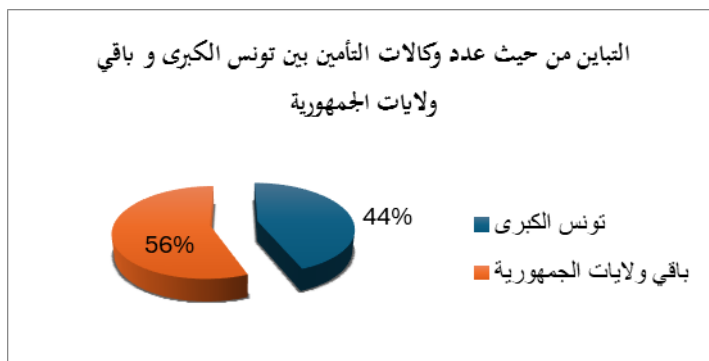
المصدر : (Bank Al-Maghrib, 2019, p. 11)

2-4 مؤشرات قطاع التأمين :

1-2-4 شبكة الوكالات التأمينية:

فيما يخص العدد الإجمالي لوكالات التأمين فقد بلغ 5066 وكالة خلال سنة 2020، إلا أن التوزيع الجغرافي للوكالات يثبت وجود فجوة بين المدن الكبرى والولايات الصغرى حيث تهيمن تونس الكبرى (مدينة تونس، أريانة، بن عروس، منوبة) على الحصة الأكبر.

الشكل رقم (09): التباين من حيث عدد الوكالات بين مناطق الجمهورية

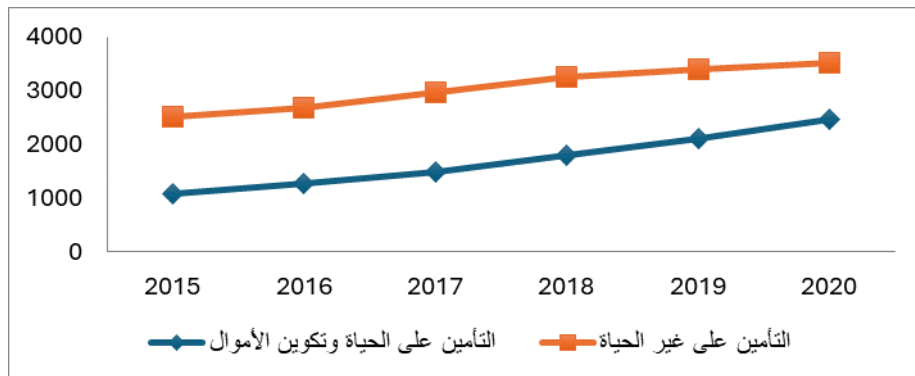


المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير (الهيئة العامة للتأمين، 2020، ص 158)

2-2-4 المدخرات الفنية لشركات التأمين:

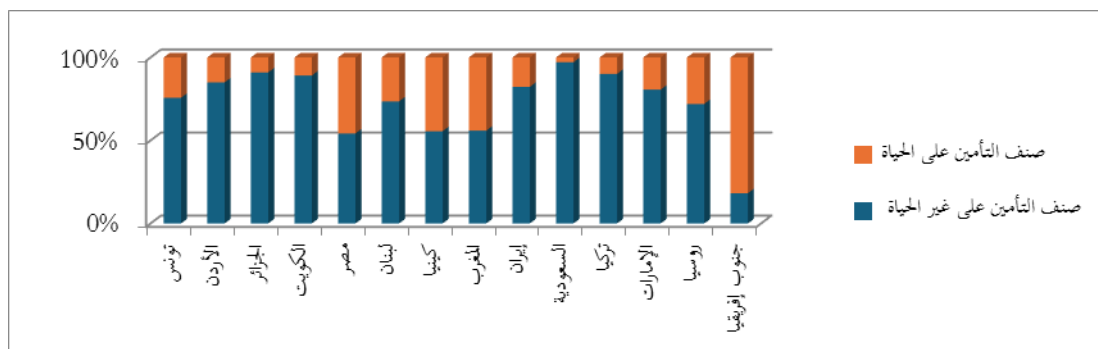
عرفت المدخرات الفنية لشركات التأمين تطورا ملحوظا خلال الفترة (2015-2020) حيث بلغ معدل تطور مدخرات التأمين على الحياة و تكوين الأموال 18% ما بين 2016 و 2020، في حين شهد صنف التأمين على غير الحياة معدل تطور يقارب 07%.

الشكل رقم (10): تطور المدخرات الفنية حسب أصناف التأمين خلال الفترة (2016-2020) بالمليار دينار تونسي



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير (الهيئة العامة للتأمين، ص 173) و على غرار معظم دول المنطقة، يهيمن فرع (التأمين على غير الحياة) على الحصة الأكبر من إجمالي الأقساط المحصلة من قبل شركات التأمين النشطة في تونس حيث يستحوذ هذا الفرع على حوالي 75,7% من إجمالي الأقساط المحصلة.

الشكل رقم (11) : توزيع رقم المعاملات حسب صنف التأمين بالنسبة لمجموعة بلدان أوروبا و الشرق الأوسط و إفريقيا النامية

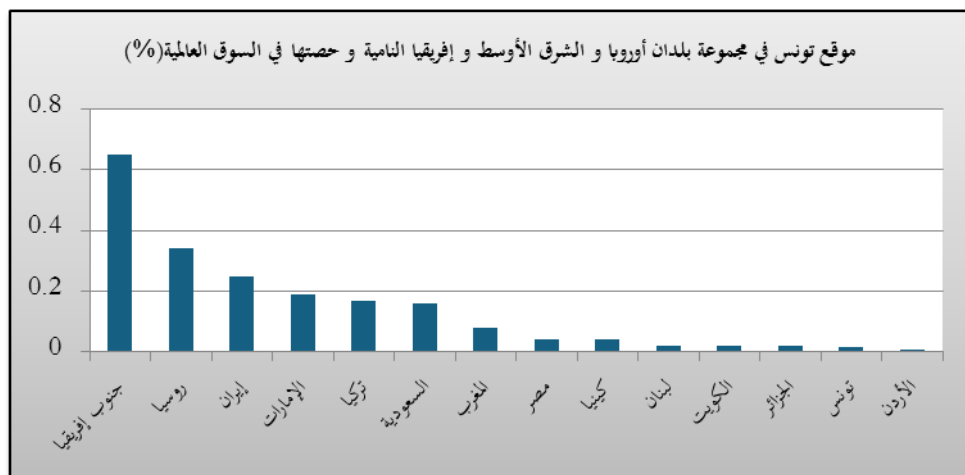


المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير (الهيئة العامة للتأمين، ص 82)

4-2-3 موقع تونس إقليمي و دوليا :

دوليا، لا تزال حصة تونس من رقم معاملات سوق التأمين العالمية ضعيفة نسبيا مقارنة بعدد بلدان منطقة أوروبا و الشرق الأوسط و إفريقيا النامية، حيث لم تتجاوز 0,015% بينما بلغت 0,08% بالمغرب، و 0,04% بمصر و 0,19% بالإمارات العربية المتحدة و 0,17% بتركيا و 0,16% بالملكة العربية السعودية، كما تصل هذه النسبة جد ضعيفة مقارنة ببعض الدول التي لها تقاليد في ميدان التأمين إذ تبلغ 40,3% في الولايات المتحدة الأمريكية و 10,4% في الصين و 6,6% في اليابان.

الشكل رقم (12) : موقع تونس في مجموعة بلدان أوروبا و الشرق الأوسط و إفريقيا النامية و حصتها في السوق العالمية(%)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير (الهيئة العامة للتأمين، ص 89)

4-3 مؤشرات البيئة الرقمية و التكنولوجيا :

تتعدد المؤشرات ذات الصلة بالرقمنة إلا أننا سنشير إلى 03 مؤشرات أساسية و تشمل :

4-3-1 مؤشر الابتكار العالمي(GII):

يستند هذا المؤشر إلى مختلف آليات الابتكار من أجل قياس مستوى الإبداع في كل بلد وفقا لإمكاناته في هذا المجال، يساعد هذا المؤشر صناع القرار على وضع إستراتيجيات لتعزيز الابتكار و هو يتضمن

80 مؤشرا جزئيا تتراوح درجة أدائها من 0 إلى 100 ، و في سنة 2019 إحتلت تونس المرتبة 70 برصيد 32,83 حيث خسرت 04 مراكز مقارنة بتصنيف 2018 و يعود سبب الإنخفاض لعدم التطابق بين مدخلات نظام الابتكار و مخرجاته ، إلا أن المؤشر أشاد بالجهود المبذولة و إعتبر بأن نقاط القوة الرئيسية في تونس تكمن في مدخلات رأس المال البشري و البحوث التي تحتل المرتبة 32 عالميا. الجدول رقم (04): موقع تونس من حيث المؤشر العالمي للإبتكار لسنة 2019

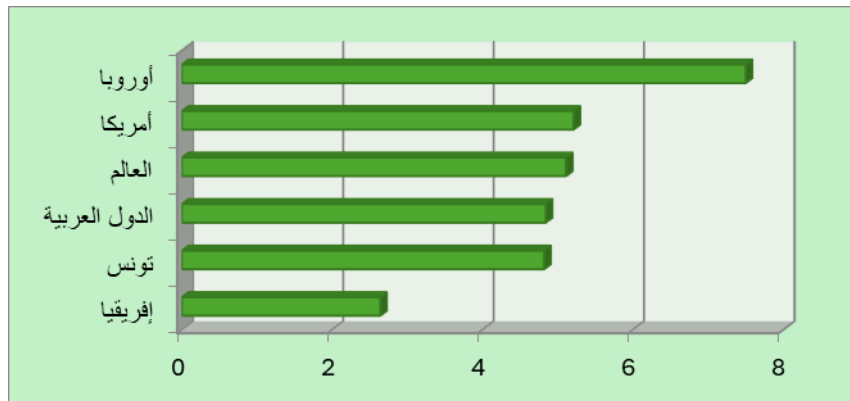
البلد	قيمة المؤشر	الترتيب
سويسرا	67,24	1
السويد	63,65	2
الولايات المتحدة الأمريكية	61,73	3
فنلندا	59,83	6
سنغافورة	58,37	8
فرنسا	54,25	16
إستونيا	49,97	24
تركيا	36,96	49
جنوب إفريقيا	34,04	63
تونس	31,83	70
المغرب	31,63	74
مصر	27,47	92
الجزائر	23,98	113

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على التقرير (Nasri, Koubaa, & Ben salhine, 2020, p. 09)

4-3-2 مؤشر تطور تقنيات المعلومات و الإتصالات:

يصنف مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ينشره الإتحاد الدولي للاتصالات 176 بلدا وفقا لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها، ويتكون هذا المؤشر من 11 مؤشر مجمعة في 03 مؤشرات فرعية هي النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات، استخدام تكنولوجيا المعلومات، المهارات المتوفرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولقد سجلت تونس نتيجة تقدر ب4,82 وهي أقل من المتوسط العالمي (5,11)، و مع ذلك فقد إستمر مستوى مؤشرها في التحسن خلال الفترة (2010-2017) من 3,43 إلى 4,82 و ذلك بفضل الجهود المبذولة من حيث نشر التكنولوجيا في مختلف المجالات.

الشكل رقم (13): موقع تونس قاريا و دوليا من حيث تطور مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2017



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على التقرير (Nasri, Koubaa, & Ben salhine, 2020, p. 11)

3-3-4 مؤشر الإستعداد للذكاء الاصطناعي (GAIRI) :

لقد تم إنشاء مؤشر الإستعداد للذكاء الاصطناعي من طرف (Oxford insights) سنة 2017 و هو يخص الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، وفي عام 2019 تم توسيع هذا المؤشر ليشمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (194 دولة) بهدف تقييم مستوى استخدام الحكومات للتكنولوجيات الذكية، يحسب المؤشر الرئيسي على أساس 11 مؤشرا فرعيا توزع على أربع ركائز و هي : الحكومة، البنية التحتية و البيانات، المهارات و التعليم، الإدارة و الخدمة العمومية ، وعلى هذا الأساس يمكن تقييم مستوى إستعداد البلدان لتبني الذكاء الاصطناعي، وتحتل تونس المرتبة 54 من حيث

الإستعداد لتبني الذكاء الإصطناعي لمتموضع في المركز الثاني قاريا بعد كينيا وقبل المغرب و مصر و الجزائر.

الجدول رقم (05): موقع تونس دوليا من حسب مؤشر الإستعداد للذكاء الإصطناعي لسنة 2019

البلد	قيمة المؤشر	التصنيف
سنغافورة	9,186	1
المملكة المتحدة	9,069	2
ألمانيا	8,81	3
فنلندا	8,772	5
فرنسا	8,608	8
إستونيا	6,968	23
كوريا الجنوبية	6,839	26
تركيا	5,879	46
كينيا	5,672	52
تونس	5,652	54
جزر الموريس	5,318	60
جنوب إفريقيا	5,152	68
المغرب	4,717	80
مصر	3,492	111
الجزائر	2,246	141

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على التقرير (Nasri, Koubaa, & Ben salhine, 2020, p. 16)

النتائج و التوصيات:

و يمكن الإشارة إلى أهم ما توصلت إليه هذه الورقة البحثية كما يلي:

- إن تعدد المبادرات الوطنية في مجال الرقمنة و الشمول المالي تدل على وجود إرادة فعلية لدى الدولة التونسية للنهوض بالقطاع المالي من خلال رقمته ، و هنا نشير إلى الدور البارز الذي يلعبه البنك المركزي التونسي والذي لم يكتفي بسن قوانين تشجع على تبني الرقمنة و إنما ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال إستحداث هيئات لرصد الرقمنة و مختبرات تجريبية لفائدة المؤسسات الناشئة المتخصصة في التقنيات المالية الحديثة؛
 - نلمس من خلال قراءة الأرقام وجود تباين من حيث عدد الوكالات البنكية و التأمينية بين المدن التونسية الكبرى و مناطق الظل كما أن غالبية سكان هذه المناطق لا يمتلكون حساب بنكي وهذا من شأنه أن يؤدي إلى فجوات رقمية و حرمان سكان المناطق النائية من الإستفادة من فوائد الرقمنة؛
 - تظهر نتائج مؤشرات الرقمنة بأن تونس تسير بخطوات بطيئة نحو التحول الرقمي ، إلا أنه من السابق لأوانه إعطاء حكم نهائي حول التجربة التونسية لكونها فتية وتحتاج لبعض الوقت لكي تنضج و تظهر نتائجها.
- إختبار فرضية الدراسة:**

- لقد أثبتت النتائج عدم صحة فرضية الدراسة، حيث أن الدولة التونسية تسعى خلال السنوات الأخيرة لإرساء بيئة تشريعية مناسبة لمواكبة التحولات الرقمية، و بالتالي هناك تحول تدريجي من تشريعات جامدة نحو تشريعات أكثر مرونة وقابلية للتأقلم مع التحولات الرقمية.
- و بناءا على النتائج المتوصل إليها نقدم جملة من التوصيات التي تخص التجربة التونسية كما يلي:
- ❖ إن إستقرار مؤسسات النظام المالي يعد حتمية لا مفر منها، فالصلابة المالية للبنوك وشركات التأمين تسمح لها بخلق منتجات و خدمات مالية مبتكرة و السير نحو التحول الرقمي بأريحية؛
 - ❖ يمكن للبنوك و شركات التأمين الكبرى أن تحتضن المؤسسات الناشئة حيث يمكنها ذلك من الإستفادة من التقنيات المبتكرة التي تطرحها هذه المؤسسات، وفي نفس الوقت ستستفيد المؤسسات الصغيرة من التمويل اللازم الذي يسمح لها بالإستمرارية ، وسيكون لذلك إنعكاسات إيجابية على أنشطة الأطراف المعنية بما يخدم النظام المالي ككل؛



يعتبر جيل الألفية أكثر إستعدادا للتعامل مع الرقمنة إلا أنه يفتقر للثقافة المالية، و هنا يمكن لمؤسسات النظام المالي الإستفادة من هذه النقطة من خلال إستهداف طلبة الجامعات و مراكز التكوين سعياً منها لغرس الثقافة المالية.

المراجع و الهوامش:

- أمر عدد 1881 المتعلق بضبط شروط ممارسة نشاط الموفق المصرفي . (2006). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 56.
- القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي. (2016). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية العدد 35.
- أمر حكومي عدد . (2018). 48.
- قانون عدد 20 يتعلق بالمؤسسات الناشئة. (2018).

APTBEF. (s.d.). Consulté le 12 01, 2021, sur <https://www.apbt.org.tn/>

Askenäs, L., & Aidemark, J. (2019). Digital Business Models Transforming Support Services for Living Longer at Home. Dans D. Alexandrov, A. Boukhanovsky, A. Chugunov, Y. Kabanov, O. Koltsova, & I. Musabirov, *Digital Transformation and Global Society 4th International Conference, DTGS 2019 St. Petersburg, Russia, June 19–21, 2019 Revised Selected Papers* (p. 340). Cham, Switzerland: Springer Nature.

Bank Al-Maghrib. (2019). *STRATÉGIE NATIONALE D'INCLUSION FINANCIÈRE*.

Banque centrale de la tunisie. (2019). *Rapport annuel de la médiation bancaire* . Observatoire de l'inclusion financière,.

Banque centrale de Tunisie. (2017). *Rapport d'activité de l'observatoire de l'inclusion financière* .

BCT FINTECH. (s.d.). Consulté le 12 03, 2021, sur fintech.bct.gov.tn

Jacobi, R., & Brenner, E. (2018). How Large Corporations Survive Digitalization. Dans C. Linnhoff-Popien, R. Schneider, & M. Zaddach, *Digital Marketplaces Unleashed* (p. 85). Berlin, Germany: Springer Nature.

Khare, A., Ishikura, H., & Baber, W. (2020). *Transforming Japanese Business Rising to the Digital Challenge*. Gateway East, Singapore: Springer nature.

Khare, A., Khare, K., & Baber, W. (éàéà). Why Japan's Digital Transformation Is Inevitable. Dans A. Khare, H. Ishikura, & W. Baber, *Transforming Japanese Business Rising to the Digital Challenge*. Singapore: Springer Nature.

- Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2017). *The Global Findex Database 2017 Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. World bank group.
- Nasri, M., Koubaa, N., & Ben salhine, R. (2020). *Economie du savoir positionnement de la Tunisie au niveau des classements internationaux*. Institut Tunisien de la compétitivité et des études Quantitatives.
- Nicoletti, B. (2021). *Insurance 4.0 Benefits and Challenges of Digital Transformation*. Cham, Switzerland: Springer Nature.
- Park, S., Gonzalez-Perez, M., & Floriani, D. (2021). *The Palgrave Handbook of Corporate Sustainability in*. Cham, Switzerland: Springer Nature.
- Startup ranking. (s.d.). Consulté le 12 03, 2021, sur www.startupranking.com
- Veritis group Inc. (2020). *Digital transformation*.
- البنك المركزي التونسي . (2020). *التقرير السنوي لسنة 2020*.
اللجنة التونسية للتحويلات المالية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 01, 2021، من [/https://ctaf.gov.tn](https://ctaf.gov.tn)
المعهد الوطني للإحصاء. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 06, 2021، من www.ins.tn
الهيئة العامة للتأمين. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 03, 2021، من www.cga.gov.tn
الهيئة العامة للتأمين. (2020). *التقرير السنوي لقطاع التأمين*.
سلطة رقابة التمويل الصغير. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 01, 2021، من [/https://www.acm.gov.tn](https://www.acm.gov.tn)
صندوق النقد العربي. (2021). *البيانات الرقابية الإختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية*. أبو ظبي ؛ الإمارات: صندوق النقد العربي.
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2021). *دور التحول الرقمي في تحسين أداء صناعة التكرير و البتروكيماويات*. الكويت.
موقع الجامعة التونسية لشركات التأمين. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 03, 2021، من www.ftusanet.org
موقع وزارة المالية التونسية . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 03, 2021، من <http://www.finances.gov.tn/ar/almjls-alwtyny-ltwtwamyn>